الخاتمة

خلص البحث إلى النتائج الآتي ذكرها:

١- بعد الوقوف على طائفة من التعريفات التي تناولت التراكيب الإسنادية الأصلية وانطلاقاً من أن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد، لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود، . خلص إلى تحديد وضع التعريفين المنوطين بالتراكيب الإسنادية الأصلية المقصودة لذاتها، وغير المقصودة لذاتها المنسجمين في جانبيهما النظري والتطبيقي، وذلك بجعل مصطلح "الجملة " يطلق فقط على التراكيب الإسنادية الأصلية المقصودة لذاتها المستقلة بنفسها معنى ومبنى، الغانية عن غيرها. و يشمل هذا التعريف الجملة الابتدائية، والاستئنافية، والاعتراضية، والتفسيرية، وجملة أسلوب القسم. أما مصطلح الوحدة الإسنادية فيطلق على التراكيب الإسنادية الأصلية غير المقصودة لذاتها، التي تدخل في تركيب أكبر منها ممثلة جزءاً منه. ويشمل هذا المصطلح الوحدات الإسنادية المؤدية وظائف المبتدأ والخبر، واسم الناسخ وخبره، والفاعل ونائبه، والمفعول به، والحال والنعت، والمضاف إليه والمستثنى.

٢- خلص البحث إلى أن الوحدة الإسنادية الوظيفية تكون دائماً جزءاً من الجملة المركبة، أو الوحدة الإسنادية المركبة. سواء أكانت هذه الجملة المركبة، أو الوحدة الإسنادية المركبة فعلية أم اسمية.

٣- انتهى البحث إلى أن الوحدات الإسنادية المؤدية وظائف الفاعل أو نائب الفاعل أو المبتدإ أو اسم الناسخ أو المفعول به إذا كان الموصول فيها حرفياً " أَنْ " أو " أَنَّ " لابد أن يكون كل من المسند (الفعل)، أو المسند إليه(اسم إن) منصوبا ليكون اختلاف الحركة المعهودة فيهما إشارة إلى أنه في إسناد معلق، وارد في وحدة إسنادية مؤدية وظيفة ما. ذلك أن هذين الركنين يردان في الجملة المستقلة بنفسها مرفوعين.

٤- في معرض الحديث عن التحويل بالاستبدال وعند استقرائنا نماذج للوحدات الإسنادية الوظيفية خلصنا إلى أن البنية العميقة لها لا تخرج عن أحد الاسمين: المصدر أو الوصف. فالوحدة الإسنادية المبدوءة بموصول حرفي أو بهمزة التسوية تكون بنيتها العميقة مصدراً صريحاً مضافاً إلى الفاعل أو نائب الفاعل فيها. سواء أكانت هذه الوحدة الإسنادية ماضوية أم مضارعية. أما إذا كان الموصول الحرفي هو" أن "، فإن البنية العميقة لهذه الوحدة الإسنادية تكون المصدر" تأكيد " مضافاً إلى خبر"أن" في هذه الوحدة الإسنادية الاسمية حتى يكون تكافؤ بين البنية السطحية لهذه الوحدة الإسنادية (العنصر المتعاقبته) أي الذي نابت عنه، والبنية العميقة لها من حيث الدلالة. ويبقى الاختلاف فقط في الدلالة الزمنية بينهما. والمبدوءة بموصول اسمي، والمجردة من الرابط تكون بنيتها العميقة وصفاً نكرة (اسم فاعل، أو ما يجري مجراه).

٥- سجل البحث أن إمكانية التبادل في هذا الموقع بين الوحدة الإسنادية الوظيفية والمفرد المؤولة به لا تعني البتة تطابق المعنى بين المتبادلين المتكافئين وظيفياً. إذ لو كان المعنى متطابقاً لا ستغني عن أحدهما واكتفى بالآخر ما دام معبراً عن المعنى نفسه.

٦- إذا كان بعض النحاة والدارسين يعدون صلة الموصول جملة لا محل لها من الإعراب، فإن البحث رأى في ذلك نظرة جزئية لمكونات مثل هذا التركيب الإسنادي الأصلي. ومن ثم عد التركيب الإسنادي الذي قوامه الموصول الاسمي وصلته وحدة إسنادية وظيفية متوفرة على طرفين هما بمثابة كلمة واحدة يشكلان هذه الوحدة الإسنادية التي لا تنفصم عراها. وانتهى إلى أن هذه الوحدة الإسنادية تؤدي كل الوظائف النحوية الإحدى عشرة سوى وظيفة الحال.

٧- انتهى البحث إلى أن كل جملة أو وحدة إسنادية توليدية هي بسيطة وليس العكس. ذلك أن الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية، سواء أكانت اسمية أم فعلية لئن كان يشترط في عناصرها أن تأتي مفردة غير مركبة، كما هو الشأن بالنسبة إلى الجملة أو الوحدة الإسنادية البسيطة، فإنه ينبغي أن تأتي هذه العناصر وفقاً

للعرفين النحوي والاجتماعي. فالاسمية منهما يكون المبتدأ فيها مبدوءاً به، مفرداً، معرفاً بأحد أنواع المعارف الستة، مذكوراً غير محذوف، وفوق كل ذلك يكون التركيب الإسنادي فيها ليس من قبيل المستقيم الكذب من نحو الجملة الاسمية "خالد سيف الله". وكذلك بالنسبة إلى الفعلية التي ينبغي أن تأتي عناصرها: الفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول به مفردة، ولا يسجل فيها تقديم وفقاً للترتيب المنصوص عليه في النحو العربي. وفوق كل ذلك لا يسجل ورود التركيب فيها من قبيل ما سماه سيبويه بالمستقيم الكذب من نحو "بكت السماء" لأن هذه التراكيب التوليدية، سواء أكانت جملاً أم وحدات إسنادية إنما أنشئت للتواصل العادي الذي تكون فيه الدوال على أقدار المدلولات، بخلاف التراكيب التحويلية التي يتوارى خلفها لطائف وأغراض بلاغية. وهذا خلافا لطريقة التحليل إلى المؤلفات المباشرة التي لا تقوى على التفريق بين البنية التوليدية والتحويلية لتلك التراكيب الإسنادية.

٨- ليست كل التراكيب الإسنادية الأصلية في هذه الوحدات الإسنادية الوظيفية أو الجمل متوارية خلفها بنيات عميقة كما ذهب إلى ذلك بعض النحويين والتحويليون، وإنما البنية العميقة تكون للتراكيب الإسنادية المحولة فقط.

٩- إن كل الجمل والوحدات الإسنادية المنسوخة أو المنفية أو المؤكدة أو الاستفهامية أو التي تشتمل على أي زيادة، أيا كانت هذه الزيادة هي تراكيب محولة وراءها أغراض ونكت بلاغية.

١٠- إن كل الجمل والوحدات الإسنادية المركبة ابتداء هي جمل ووحدات إسنادية محولة بالاستبدال. لورود ركن فيها وحدة إسنادية وظيفية. وقد يسجل فيها تحويل آخر بالترتيب، أو بالحذف، أو بالزيادة

١١- الجملة أو الوحدة الإسنادية المحولة تخرج عن غرض الإخبار الأصلي، وتستعمل في التواصل الراقي. لذلك فإنه عند تحليل صورهما بغية استكناه معناها لا بد من اللجوء إلى بنيتها العميقة لأن ذلك يساعد على الفهم السليم لهذه التراكيب الإسنادية المحولة.

١٢- إن النحويين القدماء حين انتهوا إلى أن الإسناد في الجملة أو الوحدة

الإسنادية العربية لا يخرج عن أن يكون بين اسم واسم، أو فعل واسم، فإنما قصدوا بذلك الإسناد الأصلي الذي في البنية التوليدية للجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية. ولذلك فإن التركيب الإسنادي من مثل "المجتهد نجح" يعد جملة اسمية محولة بالاستبدال لا بتقديم المبتدأ. وأساس ذلك أن المعول عليه عندهم ليس هو الفاعل المنطقي أو المعنوي. ذلك أننا إذا ما عولنا على ذلك، فإن كلمة "المجتهد" تصبح عند تحليل الجمل التالية: إن المجتهد نجح، وجدت المجتهد قد نجح، كان المجتهد قد نجح، التقيت بالمجتهد الذي نجح. تصبح فاعلاً وما هي بفاعل كما هو جلي. وأبعد من ذلك فالنحويون قد ذهبوا إلى أنه قد ينبغي للجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية التوليدية التي تتكون من اسم + اسم أو من فعل + اسم أن يكون الاسم أو الفعل الداخل في عملية الإسناد المذكورة مستعملاً الاستعمال العربي الذي وضع له في أصله. لذلك وجدنا سيبويه في باب " الاستقامة من الكلام والإحالة " قد عد جملة " حملت الجبل " مستقيماً كذباً لكونها محولة.

١٣- نحاتنا القدماء حين حديثهم عن العامل لم يغب عن أذهانهم الوظيفة الأساسية للنحو وهو انتحاء سمت كلام العرب ليلحق بهم من ليس منهم. ولم يقصروا اهتمامهم على وظيفة الإبلاغ، إذ إنهم اهتموا أيضا بإقدار المتلقي غلى تكوين ما لا حصر له من التراكيب الإسنادية المستقيمة.

١٤- سجل البحث أنه لئن كان مبلغ اهتمام النحويين العرب هو المعنى، فإن هؤلاء النحويين حين يصطدم المعنى بقاعدة ذهبية أرادوها أن تكون مطردة نجدهم ينتصرون لتلك القاعدة في نحو عدم قبولهم تقديم الفاعل على أداتي الشرط " إن "، و" إذا"، وعدم قبولهم تقديم التي لجواب الشرط على التي للشرط. والبحث انتهى إلى أن التركيب الشرطي بجناحية يمكن أن يكون محولاً بالترتيب، فتتقدم الوحدة الإسنادية التي لجواب الشرط على الوحدة الإسنادية التي للشرط. و ليس في هذا النوع من التراكيب حذف كما انتهى إلى ذلك النحويون القدامى.

١٥- في معرض الحديث عن الوحدة الإسنادية المحولة بالاستبدال المؤدية وظيفية الفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول به أو المبتدأ أو اسم الناسخ أو خبرهما أو النعت أو

الحال أو المضاف إليه أو المستثنى سجل أن هذه الوحدة الإسنادية قد تأتي ماضوية أو مضارعية أو اسمية.

١٦- ومن خلال الاستقراء لهذه الوحدة الإسنادية خلص البحث إلى أن من بين الأسباب التي جعلت النحويين العرب يصنفون الموصول الاسمي ضمن الأسماء التي تؤدي وظائف متنوعة منها وظيفة النعت هو تأثره، أي الاسم الموصول، الجلي بالعامل حين يرد مثنى، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنهم لو عدوا الموصول الاسمي مع صلته جملة ذات وظيفة لاصطدم ذلك بقاعدتهم التي أرادوها أن تكون مطردة، وهي" الجمل بعد المعارف أحوال". إذ ماذا عساهم أن يقولوا في نحو الوحدة الإسنادية الواردة في قوله تعالى (قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون)(المؤمنون/١) لو لم يقولوا إن النعت هو اسم الموصول "الذين " وليس هو الوحدة الإسنادية الاسمية البسيطة " الذين هم في صلاتهم خاشعون " التي بنيتها العميقة " الخاشعون في صلاتهم ".

ووقفنا عند نظرية الحمل، ورأينا كيف أن النحويين العرب لما تفطنوا لوجود مسائل نحوية وصرفية قد تخرج عن القياس أو الظاهرة المطردة لم يجدوا بداً، وهم يقننون لهذه اللغة أن يستعينوا بإحدى الوسائل التي من شأنها أن تمكنهم من لم شتات المسائل الخارجة عن القانون المطرد، وإرجاعها إلى حظيرته. فاهتدوا إلى ما يسمى " نظرية الحمل " التي تعمد إلى خلق نظام دقيق ذي سنن تحاول أن تضبط تحتها كل مفردات الظاهرة اللغوية.

وحين استقصائنا بعض صور هذه النظرية وجدنا أن هذه النظرية قد أدت دوراً بالغة أهميته حين تفسيرها وتأويلها المسائل الخارجة عن القواعد المطردة على نحو ألحقت فيه المسائل غير المقيسة بالمسائل المقيسة. ولما كان النحو العربي قياسياً وجدنا أن نظرية الحمل باعتبار أنها مكملة للقياس حرية بأن تستثمر في تفسير استيعاب كثير من المسائل النحوي والصرفية. حيث إن كثيراً من تلك المسائل لو أدرك أنها محمولة على غيرها لسهل فهمها. فمثلاً المشتقات الخمسة التي تسمى الوصف ممثلة في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم

التفضيل يدرك ويفهم كيف أنها تعمل حين يعرف أنها محمولة على أفعالها. ومن ثم يفهم سبب إعراب ما بعدها على أنه فاعل أو نائب فاعل لها في الوحدات الإسنادية المضارعية المحولة بالاستبدال.

كما أن الوحدات الإسنادية الوظيفية المحولة بالاستبدال يدرك أنها مؤدية وظيفة الفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول به أو المبتدأ أو اسم الناسخ أو خبرهما أو النعت أو الحال أو المضاف إليه أو المستثنى لأنها محمولة على المفرد مصدراً كان أو مشتقاً.

أما في فصل الإعلال بالقلب والإبدال ففي الإعلال بالقلب. عرفنا أنه يخص أحرف العلة والهمزة، لما بينهما من تقارب. فالهمزة تتحول على حرف يجانس حركة ما قبلها، والواو والياء متى انفتح ما قبلهما انقلبتا ألفين، والألف حين تقلب لم يكن بد من أن تتحول إلى همزة. ورأينا أن القلب يصيب فاء الصيغة، أو عينها، أو لامها.

وفي مساق الحديث عن الإبدال تبدى لنا انه اعلم من الإعلال، وانه يمس كل الحروف. إلا أننا أخرجنا من دائرته ذلك الذي يخص إبدال أحرف العلة والهمزة بعضهما من بعض. وأساس ذلك أننا عرضنا في فصل الإعلال بالقلب، وتجدر الإشارة إلى أننا اقتصرنا على الإبدال المقيس. سواء ذلك الذي يكون بين صحيحين، أو بين صحيح وعليل. ووجدنا أن تاء الافتعال كانت حاضرة فيه بقوة.

كما أننا بعد الدراسة والتمحيص خلصنا إلى أن ظاهرة الإعلال والإبدال من حيث التأثير بين الحرفين المتجاورين، إن لغاية المماثلة، وإن لغاية المخالفة لا تخرج عن أحد الأنواع الثلاثة:

الإبدال يؤثر فيه الحرف الأول في الثاني. فيحوله إلى حرف من جنسه، من حيث العلاقة المخرجية أو الوصفية، تحقيقاً للماثلة التي من أمثلتها في هذا المستوى إبدال تاء "افتعل" طاءً إذا كانت فاء الكلمة طاءً في جميع متصرفاتها.

إبدال يؤثر فيه الحرف الثاني في الأول. وتجلى لنا في صيغ "تفعَّل"، "تفاعل" و"يتفعَّلُ" إذا كانت فاء الصيغة أحد الحروف الاثني عشر التالية: (التاء، الطاء، الدال، الظاء، الذال، الثاء، الصاد، الزاي، السين، الضاد، الشين، الجيم). ويبدو

أيضا في إبدال تاء الافتعال إذا كانت واواً أو ياء في جميع متصرفاتها.

إبدال متبادل: ويتم بتأثير الحرف الأول في الثاني، فيحوله إلى حرف قريب منه أو مماثل له. ثم يبدل الحرف الأول إلى حرف من جنس الثاني المبدل أولاً. ويتحقق بالإدغام نحو: "إدّكر" ومتصرفاته، وهو مطرد في تاء الافتعال.

وأوضحنا أن اللغة العربية تنزع إلى جهر الصوت المهموس عند مجاورته الصوت المجهور، وعلة ذلك أن المجهور أ قوى جرساً من المهموس، كما تسعى إلى إبدال المطبق بالمن فتح والمستعلي بالمتسفل، وبينما أن ذلك يقع أكثر في بناء الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد أحرف الإطباق الأربعة أو دال أو ذال معجمة أو زاي في مثل " يزدري" و"اصطفى" ومتصرفاتهما.

وعرفنا أنه إذا كانت المماثلة لا تتم إلا عندما يؤدي الإبدال إلى اجتماع مثلين، أو متقاربين بإدغام أحدهما في الآخر لتحقيق الانسجام الصوتي، فإن المخالفة تسلك طريقاً معاكساً لها يتمثل في إبدال صوت من المثلين المتماسين بآخر مخالف له، غالباً ما يكون حرفاً ليناً (ياء) أو شبهه (ألف أو واو) في مثل: إمام، وآمن، أُومِنَ للوصول إلى غرض المماثلة نفسه الهادف إلى الاستخفاف الذي تسعى العربية بكل ما أوتيت من مرونة إلى الوصول إليه من خلال تذليل الأصوات العسيرة والتخلص من كل ما هو ثقيل على اللسان وجعله مستساغاً يسيراً.

وتلك هي النتائج التي استطعنا الوصول إليها في هذه المحاولة المتواضعة، وأمام ذلك ترانا ندعو الدارسين إلى أن يكون عملنا هذا مدعاة اهتمام أوسع بأن يثروه أو يصوبوه ويقوموا ما به من اعوجاج خدمة للغة العربية والتربية الوطنية اللتين لئن أسيء إليهما ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون.

ونرجو أن يكون كتابنا هذا قد أزال الغموض الذي يكتنف الظاهرتين في المستويين النظري والتطبيقي.